محضر جلسة اللجنة التأسيسية للجماعات العمومية والمحلية 21

محضر جلسة

تاريخ الاجتماع 24: أفريل 2012.
اجتماع :عدد 21.
جدول الأعمال :الاستماع إلى الأستاذ كمال بن مسعود.
افتتاح الجلسة 09:صباحا.

تواصل اللجنة تنظيم جلسات الاستماع إلى الخبراء ورجال القانون، وخصصت جلسة هذا اليوم للاستماع إلى الأستاذ كمال بن مسعود أستاذ القانون العام بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.

انطلق الأستاذ بربط أهمية موضوع الجماعات العمومية المحلية بأهمية دور اللجنة نظرا لارتباطه بمبدا اللامركزية التي كانت مهمشة في صياغة الدستور السابق كدليل على تهميش المبدأ في حد ذاته.

واعتبر أن اللامركزية ضرورة حتمية لأنها تلبي مطلب الثورة في الحرية ولأنها تكرس الديمقراطية من القاعدة إلى القمة وليس العكس. وأن النظام اللامركزي لا يمثل في حد ذاته تهديدا لوحدة الدولة لأنه متلائم مع الوسط الجغرافي والبيولوجي والثقافي التونسي ودواعي الوحدة تتفوق على دواعي التنوع لأن التركيز على هذا الجانب يجر إلى تحويل الجهات إلى دويلات داخل الدولة وبالتالي خلص إلى اعتبار أن التنظيم اللامركزي المتطور غير مناسب من خلال مثال النموذج الإسباني للحكم الجهوي الذي يقترب أكثر إلى الفدرالية.

كما أكد على ضرورة ضبط المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع اللامركزية وأهمها مفهوم **الجماعة المحلية**وعرفها بأنها من ناحية أولى جماعة عمومية ترابية تتمتع على غرار الدولة بصلاحيات عامة لكن الجماعة المحلية لا تتمتع بصلاحيات شاملة لأنها ترتبط بجزء معين من الإقليم يقطنه جزء من شعب الدولة له خصوصياته وهو ما يبرر ذاتيتها وتميز الشأن المحلي على الشأن الوطني والمصالح المحلية عن الصالح العام لكنها لا تتعارض معه.

ومن ناحية ثانية الجماعات المحلية كتجسيد للامركزية الترابية في تمييزها عن اللامركزية المرفقية وتجسدها المؤسسات العمومية بأنواعها ويشترك المفهومان في توفر الشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويفترقان من حيث الصلاحيات وارتباط المفهوم الثاني بالمرفق العام موضوع نشاطه.

ثم تعرض بالتفصيل لمقومات الجماعات الترابية وأولها انتخاب المجالس البلدية واعتبر أن الطريقة المعتمدة الاقتراع بالأغلبية مع التمثيل النسبي لا تكرس تمثيلية حقيقية للتيارات السياسية بالمنطقة فالقائمة الفائزة بالأغلبية تنفرد بنصف المقاعد وتقتسم مع المترشحين الآخرين 23% من الباقين ولاحظ أن دمج الحزب بالدولة وانصهار الهياكل الإدارية في خدمة الحزب المهيمن يحول دون ضمان الديمقراطية المحلية واعتبر أنه لا بد من تعويضها بطريقة التمثيل النسبي و بخصوص تركيبة المجالس الجهوية اعتبر أن الوالي لا مكان له في التنظيم اللامركزي ولا بد من اعتماد الانتخاب.

ثاني المقومات هو الاستقلالية الإدارية والمالية للجماعة المحلية وقد لاحظ ضعف الموارد الذاتية والموارد البشرية لأغلب البلديات وهو ما يتنافى و سلطة قرار محلي وأكد على أهمية دور الموظفين في الإدارة المحلية وبخصوص التساؤل حول إمكانية تخصيص جانب في مداخيل الثروات الطبيعية لأبناء الجهة أجاب المداخل بأن مبدأ عدم التخصيص الذي يحكم الميزانية يتعارض مع ذلك.

ثالثا **الإشراف على الجماعات المحلية** ويعرفها بأنها جملة من الوسائل يقررها القانون بيد الدولة تمكنها من تسليط رقابة على مقررات السلط المحلية دون الأشخاص ومرجعها القانون وليست رقابة ملائمة. ولا بد لهذه الرقابة أن تراعي جانبين مختلفين حرية السلط المحلية ووحدة الدولة.
وحول إمكانية تعويض رقابة الإشراف التي هي رقابة إدارية برقابة قضائية للمحكمة الإدارية بوصفها مختصة برقابة الشرعية الإدارية ويتطلب ذلك مراجعة الإجراءات القضائية من أجل قضاء قريب من المواطن وقضاء مفتوح كذلك مراجعة شروط إيقاف التنفيذ.
كما لا حظ أن الإشراف في حد ذاته لا يتعارض مع حرية الجماعة المحلية بشرط أن لا يعطل تنفيذ مقرراتها ولا يعطل سريان أعمالها.
وبخصوص مقترحاته حول صياغة النص الدستوري بين الأستاذ أنها تقتصر على المبادئ الأساسية المجمع عليها وتترك التفاصيل للقوانين الأساسية لما فيها من خطورة على ديمومة الدستور ذلك أن قداسته ترتبط باستقراره وقلة تعديلاته ، من ذلك التنصيص على مبادئ اللامركزية والانتخاب وحياد الإدارة وكذلك لا بد من التنصيص على الاستقلالية لتأكيد عليها.
كما توجه خياره نحو تعميم البلديات ولو بشكل تدريجي لأن المجالس القروية غير مجدية و لا تعدو أن تكون مجرد بدعة لإرضاء المناطق الريفية.

وتم ضبط موعد لاحق لاجتماع اللجنة ليوم الأربعاء 25 أفريل 2012.

رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 14.

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة

عماد الحمامي
فيصل الجدلاوي